IDB.35/7-PBC.24/7

Distr.: General
22 July 2008
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الخامسة والثلاثون
فيينا، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
البند ٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت
حشد الموارد المالية

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الرابعة والعشرون
فيينا، ٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
حشد الموارد المالية

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

هذا التقرير مقدَّم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حوارا مستمرا مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وهو يفيد عن الأولويات المواضيعية وعن التقدّم المحرز في إقامة الشراكات وحشد الموارد المالية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدمة	١-٣	٢
ثانيا- مواصلة التركيز على المواضيع الثلاثة ذات الأولوية	٤	٢
ثالثا- التطورات البرنامجية الرئيسية	٥-١٠	٤
رابعا- الاعتبارات الأساسية في وضع برامج فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١١-١٢	٥
خامسا- التقدم المحرز في حشد الأموال	١٣	٦
سادسا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه	١٤	٦

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

060808 V.08-55624 (A)

أولا- مقدمة

١- هذا التقرير مُقدَّم استجابة للتكليف الوارد في المقرّر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حوارا مستمرا مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد وأن يقدّم تقريرا عن التقدّم المحرز في هذا الشأن. وينبغي النظر في هذا التقرير عن التقدم المحرز في حشد الموارد المالية مقترنا بالتقرير السنوي لليونيدو ٢٠٠٧ (IDB.34/2-PBC.24/2)، الذي يتضمّن الفصل الأول-جيم منه معلومات عن حشد الموارد المالية لتلك السنة.

٢- ونظرا لمحدودية الأموال المتاحة لأنشطة التعاون التقني من ميزانية اليونيدو العادية، على النحو المحدد في الدستور، فلا بد من حشد أموال من خارج الميزانية من أجل تنفيذ خدمات اليونيدو. وكما هو مبين في التقرير السنوي ٢٠٠٧، زاد حجم الأموال من خارج الميزانية زيادة سريعة، ولا سيما في عام ٢٠٠٧، مسجلا ١٥١ مليون دولار من الزيادة الصافية لميزانيات المشاريع إضافة إلى مبلغ آخر يزيد على ٢٠ مليون دولار من المدفوعات المستحقة بموجب اتفاقات موقّعة ومساهمات إضافية قابلة للبرمجة، وهذا أكبر حجم شهدته المنظمة حتى الآن.

٣- ومع بقاء حجم التمويل في إطار بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية مستقرا عند ٥٠ مليون دولار في السنة تقريبا، فقد أتت معظم الزيادة من المساهمات الحكومية عن طريق صندوق التنمية الصناعية وآلية الصناديق الاستئمانية، وكذلك من خلال ما يسمّى بالصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، ولا سيما في الحالات السائدة بعد انتهاء الأزمات. ومن الواضح أنّ هذه المساهمات الحكومية ضرورية لتنفيذ المواضيع البرنامجية الثلاثة ذات الأولوية للمنظمة. وفي عام ٢٠٠٧، أصبحت المفوضية الأوروبية أكبر جهة مانحة منفردة في هذه الفئة.

ثانيا- مواصلة التركيز على المواضيع الثلاثة ذات الأولوية

٤- لا ريب في أنّ مواصلة التركيز القوي على أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث ساهمت في هذا النمو. ويُرى أنّ كلا من هذه الأولويات يستجيب بطرائق مختلفة للأولويات الإنمائية الأساسية للمجتمع الدولي، وقد نجحت اليونيدو في إنشاء استجابة واضحة ومركزة تتمتع فيها بتفوّق نسبي. وهذا ما أدّى بدوره إلى ازدياد اهتمام الجهات المانحة بالتعاون مع اليونيدو. أما المواضيع الثلاثة فهي:

- **تخفيف حدة الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية:** هذا المجال المواضيعي، الذي يعالج أهم الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في التخفيف من حدة الفقر، يشمل تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة والصغرى؛ وتطوير تجمّعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ والتنمية الريفية؛ والصناعات القائمة على الزراعة؛ ودور المرأة في التنمية؛ كما يشمل مسألة "توفير الطاقة للفقراء" من خلال برنامج "الطاقة الريفية من أجل استخدامها في الإنتاج".
- **بناء القدرات التجارية:** هذا الموضوع ذو الأولوية، الذي أُطلق عام ٢٠٠٢ في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، يتألف من:

(أ) بناء البنية التحتية التقنية التي تحتاج إليها البلدان من أجل المشاركة في التجارة الدولية وفقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية (المواصفات والنوعية والقياس والاعتماد والتصديق)، مع

(ب) تعزيز أداء القطاعات التصديرية الأساسية، بما يؤدي إلى توسّع قدراتها في مجالي الإمداد والتصدير.

- **الطاقة والبيئة:** فيما يتعلق بالطاقة، توجّه اليونيدو اهتمامها نحو مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الصناعية على السواء. ويتألف برنامج البيئة في معظمه من البرامج الممولة في إطار بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية (التي تُعنى في المقام الأول بالملوثات العضوية العصية التحلّل والمياه وتغير المناخ)، ومن برنامج الإنتاج الأنظف المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) والممولّ من البلدان المانحة.

وسوف يستمر التركيز على هذه الأولويات المواضيعية، مع مواصلة بناء الخبرة الفنية والأدوات اللازمة، إضافة إلى إقامة الشراكات مع سائر المنظمات المعنية، بما يؤدي إلى زيادة تعزيز المركز التنافسي لليونيدو وزيادة بروز دورها. وفي إطار هذه المواضيع الثلاثة، تعمل اليونيدو أيضا ضمن إطار البرامج المضطلع بها على نطاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالات السائدة بعد انتهاء الأزمات. وهذا ما قد يشمل مرحلة تشخيصية لتحديد احتياجات الإنعاش الصناعي وما يلزم من أشكال التدخل، ثم التدخلات الفعلية في استصلاح وإعادة بناء الصناعات الحيوية والبنى التحتية التي تلبي الاحتياجات الأساسية، وترويج الأنشطة المدرّة للدخل في المجالات المشمولة بنمائط الخدمات التي توفرها اليونيدو.

ثالثا– التطورات البرنامجية الرئيسية

٥- إنّ أحد أهم التطورات التي حدثت في عام ٢٠٠٧ ويُتوقّع أن يستمر في عام ٢٠٠٨ والأعوام اللاحقة هو ظهور المفوضية الأوروبية كأهم جهة حكومية مانحة، وقد سجّلت مخصصاتها للمشاريع زيادة صافية قدرها ٢١,٦ مليون دولار. ويتصل هذا التقدم أساسا بأولوية بناء القدرات التجارية. وهناك في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ مشاريع إضافية كبيرة قيد التطوير، وذلك على الصعيد دون الإقليمي مع منظمات التكامل الإقليمية التي لديها برامج مشتركة مع المفوضية، وعلى الصعيد القطري. وفي عام ٢٠٠٧، انشغلت اليونيدو إلى حد بعيد مع هؤلاء الشركاء في تحديد احتياجاتهم وصياغة برامج مكونة من تدخلات على الصعيدين الإقليمي والقطري. وتستعين اليونيدو في العديد من هذه التدخلات بشريكيها، مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، للتمكن من تلبية طائفة عريضة من الاحتياجات تلبية فعالة في برامج أو مشاريع منفردة. وبالنسبة لليونيدو، ستشمل هذه البرامج طائفة عريضة من الخدمات التي تسهم فيها مختلف الفروع. وهناك تحد متصل بالتمويل من المفوضية الأوروبية يتمثل في اشتراط وجود طرف ثالث مشارك في تمويل المشاريع، سواء كان هذا الطرف اليونيدو أو جهة أخرى مانحة. وقد أُلغي هذا الاشتراط بالنسبة للبلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ ولكنه ما زال مطبّقا على البلدان الأخرى.

٦- وما زال التعاون أو التشاور الوثيق مع منظمة التجارة العالمية مستمرا كعنصر أساسي في نهج بناء القدرات التجارية الذي تتبعه اليونيدو. ويجري حاليا ضمن الإطار المتكامل الموسّع وضع برامج رائدة مشتركة لصالح ثمانية من أقل البلدان نموا بالاستناد إلى الأعمال التحليلية التي نُفِّذت في السنوات الأخيرة. وسوف تعرض هذه البرامج على المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (سييم ريب، كمبوديا)، كما ستعرض في هذه المناسبة على مجتمع المانحين.

٧- وفي مجال الطاقة والتنمية، لا يزال المصدران الرئيسيان لتمويل أنشطة اليونيدو هما الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية. وفي حين أنّ العمل في إطار المصدر الأول لا يزال كما كان عليه من قبل، فقد شرعت اليونيدو بصورة منهجية في وضع حافظات للمشاريع التي ستموَّل من مرفق البيئة العالمية، ولا سيما في مجالات الملوثات العضوية العصية التحلل والطاقة وتغيّر المناخ. ولئن كانت هذه برامج واعدة، فإنها تضع اليونيدو أمام تحد مهم لأن الدول الأعضاء في المرفق قررت أنّ المشاريع الممولة من المرفق تقتضي مساهمة مهمة في التمويل من المنظمات الشريكة، سواء في مرحلة الإعداد أو في

مرحلة التمويل الفعلي لتنفيذ هذه المشاريع. والمساهمات الوطنية محدودة في العديد من الحالات، ولا سيما في المشاريع المتصلة بأقل البلدان نموا أو المشاريع الإقليمية. ونظرا لشحّة موارد اليونيدو القابلة للبرمجة، فإن هذا الأمر يشكّل الآن عقبة محتملة لا يستهان بها.

٨- وهناك حالة خاصة فيما يتعلق بالتمويل وبحشد الأموال في البلدان الثمانية المختارة كبلدان رائدة لتطبيق النهج المسمّى "أمم متحدة واحدة" على النحو الذي حدده الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي معظم هذه البلدان الرائدة، أصبح "البرنامج الموحد" متفقا عليه الآن، وتم تخصيص التمويل الأول الذي وفرته الجهات المانحة. ولكنّ النهج الذي اختاره الفريق القطري في عدة حالات يقضي بأن تسهم الوكالات المشاركة ذاتها في تمويل البرنامج مع الاشتراط في الوقت نفسه بأن تكون جميع الجهود المبذولة محليا لحشد الأموال مركزة على "الصندوق الموحّد". وهذا ما يزيد بدوره من الطلب على موارد اليونيدو القابلة للبرمجة، وهي موارد محدودة.

٩- وعلاوة على ذلك، يجري الآن وضع برامج خاصة تُعنى بالاحتياجات والأهداف النوعية على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي. ومن ضمن هذه البرامج برنامج توظيف الشباب في غرب أفريقيا وبرنامج "إنارة الريف الأفريقي". ونظرا لحجم هذه البرامج وطبيعتها ولكونها تتعلّق أساسا بأفقر البلدان، فإنّ تمويلها من مانحين متعددين يبدو السبيل الوحيد للسير فيها قدما.

١٠- وبما أنّ المتطلبات التمويلية المذكورة أعلاه تتجاوز بمراحل الأموال القابلة للبرمجة المتاحة لليونيدو، فإنّ المنظمة تنظر الآن في توفير قنوات تمويلية مخصصة لهذه المتطلبات المختلفة من خلال إنشاء صناديق استئمانية تستطيع الجهات المانحة المساهمة فيها.

رابعا- الاعتبارات الأساسية في وضع برامج فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١١- فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سوف يتواصل إيلاء الأولوية في وضع البرامج وتخصيص الأموال المتاحة للمنظمة للمجالات التالية:

(أ) البرامج المتكاملة المركزة على الأولويات المواضيعية الثلاث الآنفة الذكر. وهذا أمر يتعيّن تعديله في البلدان التي يقتضي فيها اتباع النهج المسمّى "أمم متحدة واحدة" تحقيق التكامل بين الأنشطة على أساس الأمم المتحدة بأكملها؛

(ب) البرامج المواضيعية الإقليمية (ودون الإقليمية) في إطار الأولويات المواضيعية الآنفة الذكر؛

(ج) المشاريع ذات الأولوية والقائمة بذاتها في البلدان التي لا يجري فيها تنفيذ برامج متكاملة. ومن المتوقع فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية أن يكون الطلب على الدعم من اليونيدو أكبر ما يكون في مجال بناء القدرات التجارية، وذلك على الصعيد دون الإقليمي أيضا، وكذلك على الأنشطة المتصلة بالطاقة (المتجددة) وبالزراعة والأغذية.

١٢- أما من حيث التوزيع الجغرافي، فسوف يتواصل إيلاء الأولوية لأقل البلدان نموا ولأفريقيا.

خامسا- التقدم المحرز في حشد الأموال

١٣- مثلما ذُكر آنفا، أُحرز تقدم كبير في عام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بالمساهمات الحكومية في برامج اليونيدو ومشاريعها. ولئن كان حجم الموافقة على الأموال المتعددة الأطراف ما زال مستقرا عند معدّله المرتفع في السنوات الأخيرة (٥٤,٦ مليون دولار)، فقد توفّر، بفضل أكبر حجم من المساهمات الحكومية في تاريخ اليونيدو (٩٣,٢ مليون دولار)، أكبر مبلغ إجمالي من الأموال الجديدة للتعاون التقني. ويتوقّع أيضا أن يشهد عام ٢٠٠٨ بدء توافر الأموال من حكومات مانحة من خلال البرامج الرائدة في إطار "أمم متحدة واحدة" وكذلك في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الذي تموله اسبانيا). ومن المتوقّع أيضا أن يتوافر لعام ٢٠٠٨ حجم مماثل من الموارد الجديدة.

سادسا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

١٤- لعلّ اللجنة تود أن تنظر في إيصاء المجلس باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يأخذ علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.35/7-PBC.24/7؛

(ب) يقرّر تخويل المدير العام سلطة الموافقة على تمويل المشاريع في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وفقا للأولويات المحدّدة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٨-٢٠١١ (IDB.32/8 وAdd.1 وIDB.32/CRP.5)؛

(ج) يشجّع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها لليونيدو؛

(د) يشجّع أيضا جميع الجهات المانحة على النظر في المساهمة بأموال قابلة للبرمجة، وذلك على وجه التحديد لتمكين اليونيدو من تنفيذ البرامج المتكاملة تنفيذا منسّقا وتحقيق ما يتوخّاه مفهوم البرامج المتكاملة من تضافر وزيادة في التأثير، ولدعم استحداث مبادرات وبرامج مواضيعية جديدة تستجيب للأولويات الإنمائية الدولية وتنفيذها بكفاءة؛

(ه) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في تقديم مساهمات إلى اليونيدو لتمكين هذه المنظمة من المشاركة في البرامج التي تتطلب تمويلا مشتركا، وذلك إمّا من خلال المساهمة في صناديق استئمانية مخصصة وإمّا بالتمويل المرصود لأغراض خاصة على المستوى القطري أو العالمي؛

(و) يشجّع كذلك حكومات البلدان المتلقية على الاضطلاع بدور فعّال في مشاطرة اليونيدو مسؤولية حشد الأموال للبرامج المعدّة بصورة مشتركة وغيرها من الأنشطة ذات الأولوية العالية، ويشجعها تحديدا على المساعدة في استبانة الأموال المتاحة على الصعيد القطري وسبل الوصول إليها، بما في ذلك ترتيبات تقاسم التكاليف، والأموال الموفرة من الجهات المانحة ثنائيا والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛

(ز) يوصي الدول الأعضاء بشدة بأن تتعاون مع المنظمة وتدعمها في جهودها الرامية إلى تطوير وترويج برامجها ومبادراتها في سياق التنمية الدولية، وخاصة من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من منتديات التحاور، بغية ضمان الإلمام جيدا بهذه المبادرات والاعتراف بوثاقة صلتها بأهداف التنمية الدولية وإتاحة ما يلزمها من الموارد."